

ضغوط انتخابية ودون غليان ، كما كنا مقتنعين ان جميع الاطراف ستعمل ليجاد حل لهذه القضية . ولكن الآن ولكوننا نعتقد ان الحكومة التي سيتولف هي في الواقع حكومة انتقالية جديدة ستتأسس الحكم نصف عام او عاما واحدا على ابعد تقدير ، لغاية الانتخابات الجديدة . غني جو الصبلة الانتخابية ، تضع النوايا الحسنة المطلوبة ، لعمل لجنة وزارية كهذه ، ولحل مسألة جديدة ومعقدة كهذه ، لهذا لا ارى احتمالا لحل المشكلة داخل اللجنة ، ولهذا بالضبط ، نريد حل المشكلة قبل انضمامنا للحكومة « (ر.أ.أ. - ٧٤/٤/٣٠ ، عدد ٥٢٢ ، ص ٥) .

ونظرا لموقف حزب العمل القاطع - رغم بعض الاستثناءات - الرافض لحكومة طوارئ وطنية ، فان المفاوضات الائتلافية تركزت عمليا حول مطلب تعديل القانون . وكان واضحا ان المبدال يسعى بذلك لتحقيق مكسب يسجله لصالحه ، لخوض معركة الانتخابات القادمة او على الاقل تكتيل الجمهور المتدين في اسرائيل حول هذا المطلب فيها . وقد تقدمت لجنة المفاوضات التابعة للمعراخ بثلاثة اقتراحات للمبدال بهدف تذليل العقبة التي تحول دون انضمامه الى الحكومة :

١ - اختصار مدة عمل اللجنة الوزارية لشؤون التهودا التي سعة اشهر - بعد ان كانت المدة في الاصل ستة - وهذا يعني عمليا انجاز مهمتها خلال ثلاثة اشهر بعد ان مضى على اقامتها ثلاثة اشهر . . .

٢ - تعيين الوزير يتسحاق رافائيل رئيسا للجنة الوزارية (في السابق كانت ترأس اللجنة رئيسة الوزارة جولدا مئير) .

٣ - ان يعين رئيس الحكومة من على منصة الكنيست ، ان اللجنة لشؤون التهودا ستعمل من خلال هدف التوصل الي حل يمتشى مع العادات المتبعة منذ اجيال بعيدة . وقد اضيفت الى هذه الفقرة بناء على طلب المبالغ فترة تحدد ان اللجنة ستبحث عن حل يرضي جميع القيارات الدينية اليهودية .

وكان نصيب هذه المقترحات الفشل ، اذ ان ممثلي المبدال رفضوا قبولها مقدمين اقتراحا بديلا يقضي بتعديل قانون العودة بناء على الشريعة خلال

موافقة الحزب على المشاركة في الحكومة السابقة ان تودي بوجدته . وهكذا فعودة المبدال الى طرح مطلبى اقامة حكومة طوارئ وطنية وتعديل قانون من هو اليهودي ، هي في جوهرها محاولة لتحقيق هدفين محددتين :

١ - اصلاح الحال مع مجلس الحاخاميين الاعلى الذي اوصى في حينه بعدم دخول الحزب الى الائتلاف الحكومي الا اذا تم التعهد بتعديل القانون .

٢ - اعادة الوحدة والتماسك الى صفوف الحزب ، وذلك بالاصرار على المطلبين المذكورين اعلاه .

وكان هذان المطلبان قد تقررا في اجتماع لادارة الحزب عقد في ٧٤/٤/١٨ ، بعد ان كانت كتلة الحزب في الكنيست قد اتخذت قرارا مماثلا . وبالمناسبة للقرار المتعلق بالسعي لاقامة حكومة طوارئ وطنية ، فعلى ضوء موقف المبدال المعارض لاجراء انتخابات عامة ، فقد كان هذا القرار موضع خلاف في تفسيره بين كتل الحزب المختلفة . فبينما رأى وزير الاديان يتسحاق رافائيل ان الغراز يحتم على المبدال المبادرة لتأليف حكومة طوارئ وطنية ، قال سكرتير هيوغيل همزراحي (احد جناحي المبدال) انه اذا لم يستجب لمطلب الحزب بتأليف حكومة طوارئ وطنية ، وتوجب الاختيار بين الانضمام الى حكومة مستقرة او اجراء انتخابات جديدة ، فينبغي الاخذ بالاختيار الاول . اما شباب المبدال الذين يطالبون باصرار بتأليف حكومة طوارئ وطنية فيعتقدون ان معنى القرار الذي اتخذ في ادارة الحزب هو ان باستطاعة ممثلي المبدال خلال مفاوضاتهم مع ممثلي المعراخ وسائر الكتل في الكنيست بحث موضوع واحد فقط وهو اقامة او تشكيل حكومة طوارئ وطنية .

اما بالنسبة للمطلب الثاني - تعديل قانون من هو اليهودي - فقد برر وزير الاديان يتسحاق رافائيل عدم موافقة حزبه الدخول في الائتلاف الجديد على اساس الحل الذي تم التوصل اليه سابقا بقوله : « لا . . . فعندما انضمنا الى الحكومة قبل شهرين ، كنا مقتنعين انها حكومة مستقرة ، وسوف تبقى في الحكم طيلة ولايتها ، أي لمدة اربعة اعوام . وان اللجنة الوزارية لحل قضية من هو اليهودي ، من شأنها ان تعمل بهدوء دون